بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
[٢٧٧]

تاريخ: ١٩/١/١٤٤٤ هـ
رقم الصك: ٧١٠٢٤٨٠٠٣٥١١

صك

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإن الشقة رقم 4 / 1 في الدور الأول من العقار رقم 3113 المقام على قطعة الارض 1646 من المخطط رقم 2705 / أ حي دعكنة بمدينة الرياض مساحة الوحدة من الأرض 61.58 متر وتختص من المنافع والأجزاء المشتركة بمساحة 73.56 متر والمملوكة ل عبداللطيف بن صالح بن أحمد القطاع سعودي الجنسية بموجب سجل مدني رقم 1002280723
قد تم فرزها بالحدود والأطوال كالتالي:
شمالاً: : الوحدة رقم 1 / 1 بطول: () 4.95 + 1.3 + 2.8
جنوباً: : ارتدادات عرض 2.00 ثم القطعة رقم 1653 بطول: (9.25) تسعة متر و خمسة و عشر ون سنتيمتر
شرقاً: : ارتدادات عرض 3.00 ثم ممر مشاه عرض 6.00 بطول: (13.8) ثلاثة عشر متر و ثمانون سنتيمتر
غرباً: : الوحدة رقم 3 / 1 و منور 2 و درج بطول: () 5.6 + 0.35 + 2 + 1.15 + 7.5
وبمساحة(122.54) مائة و إثنين و عشر ون متر مربعاً و أربعة و خمسون سنتمتراً مربعاً فقط نوع الوحدة: شقة ، الدور : الدور الاول ،الجهة : الجنوبية الشرقية، و مساحة الوحدة مشاعا (61.58) متر مربع ، و تكون نصيب الوحدة من الأجزاء المشتركة بالعقار (73.56) متر مربع ، و نسبة الوحدة من الأرض (7.998) % ، و تكون مساحة الجزء الخاص (0) متر مربع ، و يكون نصيب الوحدة من الأجزاء المشتركة الحصرية بالعقار (0) ، بموجب محضر الفرز رقم (1567752/1476842) فى (16/ 01 / 1444 ه) الوارد الينا عبر الربط الالكترونى مع وزارة الاسكان ، و اشارة الى الأمر السامى الكريم رقم (7262) بتاريخ 8 / 2 / 1437هـ الفقرة الرابعة بخصوص نقل الاشراف على نشاط الوحدات العقارية و فرزها الى وزارة الاسكان ، و بناء على الأمر السامى الكريم رقم (40) و تاريخ 9 / 2 / 1423هـ و المصادق عليه بالمرسوم الملكى رقم (م / 5) و تاريخ 11/ 2/ 1423هـ و القاضى بالموافقة على نظام ملكية مشتركة لعقار مقسم الى وحدات عقارية يزيد عددها على (10) وحدات و تجاوز عدد ملاكها (5) ملاك فعلى الملاك ان يكونوا جمعية فيما بينهم لمصلحة العقار و يجوز تكوين جمعية فيما بينهم اذا كان عدد هذه الوحدات عشرا فأقل و تكون حصة كل مالك فى الأجزاء المشتركة بنسبة قيمة الجزء الذى يملكه مفرزا .
والمستند في الفرز على الصك الصادر من الموثقين بالرياض6 برقم 293534000751 في 9 / 5/ 1443 هـ وعليه جرى التصديق تحريراً في 19 / 1/ 1444 هـ لاعتماده ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

صدرت هذه الوثيقة من وزارة العدل , ويجب التحقق من بياناتها وسريانها عبر الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل
مصلحة مطابع الحكومة-٢٩٢١٥٩ (هذا النموذج مخصص للاستخدام بالحاسب الآلي ويمنع تغليفه) نموذج رقم (٠١٢-٠٣-٠١)